ادارة قضايا البيئة في الجزائر

Environemental issues management in algeria

عادل غزالي *

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 adel_socio@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2022/09/13؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/18؛ **تاريخ النشر**: 2023/08/28

ملخص: لقد ظل الاهتمام ولمدة طويلة بالجانب الايكولوجي في معالجة القضايا المرتبطة بالبيئة ومختلف الإشكالات ذات الصلة، ولكن هدا الاهتمام يتقدم اليوم بخطوات عملاقة نحو الأمام حيث تنوع وتعدد الاهتمام بقضايا البيئة، فشمل بذلك تخصصات علمية جديدة غير تلك التي كان يعرف عنها احتكارها للموضوع وما يثيره من نقاشات، فحتى تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية هي الأخرى أصبحت تشارك في فهم الإشكالات التي يطرحها الموضوع من وجهة نظر هده التخصصات مراعية موضوع الدراسة فيها.

ولكي لا يبقى موضوع الاهتمام بالبيئة فقط على المستوى النظري فإن البحث في موضوع إدارتها- إدارة البيئة- أصبح من القضايا المهمة التي لا يجب إغفالها في الدراسات ذات الصلة كونها تبحث في الجانب التنظيمي المرتبط بالممارسة الفعلية والواقعية للموضوع، فحجم اهتمام المجتمع بالبيئة على ارتباط وثيق بنوع المؤسسات والتنظيمات القائمة فيه والتي توجه اهتمامها للتعامل الأمثل مع البيئة.

إن اكبر ما يعزز الاهتمام بالجانب الإداري والتنظيمي للبيئة هو الاهتمام بقضاياها في مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، كما أنه وعلى صعيد المجتمع الواحد نجد وجودا لهذه الهيئات رغم اختلاف أدوارها وإمكاناتها وحتى حجم الصلاحيات الممنوحة لها.

وانطلاقا من هذا فإن الدراسة الراهنة تحاول البحث في التنظيمات والإدارات المهتمة بالبيئة في الجزائر مع محاولة معرفة الآليات التي تشتغل بها. وما إذا كانت تحقق ما هو مطلوب منها أم أن هناك سلطة أقوى منها هي التي تتحكم في آليات اشتغالها. ،

الكلمات المفتاح : الادارة ؛ البيئة ؛ الادارة البيئية ؛ ادارة البيئة في الجزائر ؛

Abstract

The attention has long been focused on the ecological aspect of addressing environment-related issues and the various issues involved. However, today's attention is moving forward with giant steps forward, with a diversity of environmental issues, including new scientific disciplines other than those that were known to be monopolistic and controversial , Even the disciplines of humanities and social sciences are also becoming involved in understanding the problems posed by the subject from the point of view of these disciplines taking into account the subject of study in it.

In order not to remain concerned with the environment only at the theoretical level, research on the subject of its management - environmental management - has become an important issue that should not be overlooked in the relevant studies as it examines the organizational aspect related to the actual and realistic practice of the subject. The extent of society's concern for the environment is closely related to the type of institutions and organizations that exist in it and that are directed their concern to the optimal dealings with the environment.

Keywords: Keyword ; Management, environnement, management environnemental, management

I - مقدمة :

بالنظر لحجم التهديدات والرهانات التي يطرحها موضوع البيئة فان نطاق الاهتمام به قد خرج من دائرة البحث الايكولوجي ليشمل تخصصات عدة تحاول الخوض في هذا الموضوع كل من زاويته ووجهة نظره، كما ان عدد الفاعلين المنشغلين بهذا الموضوع قد اتسع بدوره، فلم يعد الباحثين والعلماء هو الفاعل الرئيسي فقد جاء الدور على رجال السياسة وصناع القرار اضافة الى رجال الادارة والتنظيم ليكونوا في قائمة المهتمين بالموضوع. فلقد خرج الاهتمام بالبيئة من دائرة الاكاديمي الى دائرة الامبريقي الميداني الذي يهتم بصورة عملية بكل القضايا التي تتعلق بحماية البيئة والمحافظة عليها.

لقد كان للتهديدات هذه والتحديات اثرا كبيرا في ظهور الكثير من الادارات والتنظيمات التي تسعى للاهتمام بالبيئة منها ما يكتسي صبغة العالمية وبعضها الاخر محلي يوجد على صعيد الدولة الواحدة. فحتى على الصعيد السياسي فقد نمت احزاب سياسية تتخذ من موضوع البيئة فضاءا للاهتمام على غرار الاحزاب الخضراء في عديد نقاط العالم والتي كانت لها كلمتها في مناسبات عدة. فهذه التنظيمات تحتاج لأجل تحقيق اهدافها لابد لها من ادارة قوية وهيكلة متينة تقوم عليها خصوصا في ظل اتساع الاهتمام بالتنمية وبخاصة التنمية المستدامة التي تنشدها الكثير من الاقطار. وقد افرز هذا الواقع ظهور اول وزارة بيئة في العالم العام 1972 في كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا والسويد.

الجزائر وكغيرها من دول العالم وبصفتها دولة موقعة على عديد الاتفاقات والبروتكولات الدولية في مجال البيئة فهي تسعى الى تطبيقها عبر العديد من الادارات، حيث ان الاهتمام بها لم يعد مركزيا بل اصبح قطاعيا يدخل في صلب اهتمام تنظيمات وادارات مختلفة بداية من البلدية القاطرة الاولى لكل الجهود التنموية. كما ان الدستور الجزائري للعام 2016 لم يغفل بدوره هذا الموضوع من خلال الاشارة للبيئة، اضافة الى هذا فهناك وزارة قائمة بحد ذاتها تقوم على كل الشئون المرتبطة بالبيئة. هذا على الصعيد الرسمي اما على الصعيد غير الرسمي فان هناك العديد من الجمعيات والنشطاء في مجال البيئة يسعون للعب الدور المطلوب منهم.

وانطلاقا من هذا فان اشكالية الدراسة تتمحور حول واقع ادارة البيئة في الجزائر من خلال التنظيمات والادارات ذات الصلة بالموضوع، وكذلك حول الجانب التشريعي والقانوني الذي تعمل في ضوئه هذه التنظيمات، وما اذا كانت بالفعل تلعب الدور الموكل لها.

II – الطريقة والأدوات :

الدراسة الراهنة تعنى بمسالة الوقوف على مختلف التعاريف التي قدمت لإدارة البيئة وما يرتبط بالموضوع المقدمة عبر الاطلاع على التراث النظري الذي كتب حول الموضوع في بعض الادبيات المتخصصة، ومنه كان من الاجدر اتباع المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع موضوع الدراسة وهذا المنهج كما هو معروف عنه فهو يهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة الظاهرة المدروسة. والمنهج الوصفي هو عبارة عن أسلوب من أساليب التحليل الذي يعتمد على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وهذا بهدف الحصول على نتائج علمية وتفسيرها علميا بما يتيح الانسجام مع المعطيات الفعلية للظاهرة التي يتم دراستها.

.

III– النتائج ومناقشتها :

1. الدراسات المحلية المرتبطة بالموضوع :

هناك العديد من الدراسات المحلية التي تطرقت لموضوع ادارة البيئة في الجزائر نورد اهمها كما يلي:

دراسة مراد ناصر(2010) الموسومة: **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** التي حاولت رصد اهم تحديات التنمية المستدامة بالجزائر، حيث وصلت الى عدة نتائج لعل الابرز فيها هو ادخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذا الثقافة الادارية للمؤسسات الجزائرية، الاعتماد على ادوات الاقتصاد البيئي في ادارة الاقتصاد الوطني كبديل عن ادوات الاقتصاد الرأسمالي المعتمد على مؤشرات النمو وتجاهل الاضرار البيئية والاجتماعية.

دراسة ساوس الشيخ(2013) والتي كانت بعنوان: **اثر تطبيق الادارة البيئية في اطار ادارة سلسلة الامداد على الاداء**، وقد تمحورت الدراسة حول ايجاد اثر لتطبيق نظم الادارة البيئية في اطار سلسلة الامداد وانعكاسها على الاداء والاهتمام بالقضايا البيئية بوصفها سلاحا تنافسيا. حيث وصلت الى نتائج متعلقة بإدارة البيئة تتحدد في ان تطبيق نظم الادارة البيئية في ادارة سلسلة الامداد يستلزم تطوير معايير وهياكل العمل.

دراسة شتوح وليد (2014) والتي حملت عنوان: **مكانة نظام الادارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية** والتي حاولت تسليط الضوء على واقع ومدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بنظام الايزو هذا، واهم المكاسب الاقتصادية والتجارية التي يمكن ان تجنيها من خلال تطبيقه، وقد انتهت الدراسة الى ان الجزائر تعتبر من اقل دول الوطن العربي في تطبيق هذا النظام على مستوى مؤسساتها، اما المؤسسات التي طبقته فقد استطاعت فعلا ان تجني مكاسب اقتصادية وتجارية سواء على مستوى التكاليف او التنافسية او انخفاض الهدر.

دراسة علي قابوسة وحمزة طيبي(2014) والتي جاءت بعنوان: **منظومة الادارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية** حيث انها وصلت بدورها الى عديد النتائج كان الابرز فيها هو ضرورة تدريب القادة على طرق الادارة البيئية، مع ضرورة تنظيم وظيفة خاصة بالشؤون البيئة في كل المؤسسات.

.

2. مبررات الاهتمام بالموضوع :

لا ينطلق البحث في موضوع ادارة البيئة من فراغ بل ان هناك العديد من المبررات التي تقف من وراء الاهتمام به ومحاولة تطويره بما يحقق التعامل الامثل مع موضوع البيئة وتحقيق اهداف التنظيمات والادارات التي تهتم بهذا الشأن، ويمكن على العموم الوقوف عند اهم هذه المبررات من خلال النقاط التالية:

- زيادة حجم الاخطار والتهديدات البيئية، حيث انها شملت الهواء والمياه والتربة ولم تسلم حتى المحيطات والبحار من هذه الاخطار. كما انها ترتفع مع ارتفاع وتيرة ودرجة التقدم الصناعي الذي ينتج كما كبيرا من النفايات الملوثة للبيئة، الامر الذي يؤثر سلبا على الصحة العامة للسكان ويزيد بفعلة حجم الانفاق على الدواء والعلاج بسبب الامراض الناجمة عن التلوث.

- ارتفاع التنظيمات والادارات التي تهتم بالبيئة وبطبيعة الحال فان لها اهداف تسعى الى تحقيقها وهذا لن يتأتى الا عبر جهاز بيروقراطي واداري سليم يعمل على متابعة تحقيق هذه الاهداف. فلقد زاد في الآونة الاخيرة حجم التنظيمات المهتمة بالبيئة فمنها الحكومية ومنها غير الحكومية، كما انها توجد على صعيد دولي او اقليمي او حتى محلي.
- اتساع رقعة الاهتمام بموضوع التنمية لا سيما التنمية المستدامة التي تطرح بين ثناياها موضوع البيئة على نحو واسع حيث ان ابسط تعريف لهذا النوع من التنمية هو: **تلك التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الاجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما** وعليه فانه من المتوقع ان يتعاظم الاهتمام مجددا بالموضوع من زوايا اخرى جديدة قد يكون فيها للدول الفقيرة نصيب كبير من الاهتمام، كما قد تطفو على السطح مواضيع اخرى جديدة نتيجة للتقدم الحاصل في عديد دول العالم.
- التطور الذي يشهده علم الادارة حيث ظهرت توجهات وحقول متخصصة في خانة الفكر الاداري الحديث الذي اصبح يخوض وباحترافية كبيرة في مواضيع كانت تصنف في خانة الترف الفكري الذي يحتكره فقط المفكرين والعلماء في قاعات الدرس، بعيدا عن محاولات تنظيم الجهود العملية الواقعية التي تهتم بموضوع البيئة وما تطرحه من قضايا.
- يمكن لإدارة البيئة تنسيق مختلف الجهود التي تقوم بها المنظمات والادارات التي تهتم بقضايا البيئة حيث تجعلها اكثر كفاءة خصوصا وان الاهتمام بها لم يعد حكرا على قطاع واحد بل تتجاذبه العديد من القطاعات داخل المجتمع.
- الجهود الدولية والاقليمية وحتى المحلية التي تبذل لأجل الحد والتقليل من الاخطار البيئية حيث انها تحتاج الى مختلف العمليات الادارية من تخطيط ورقابة وتنظيم وتوجيه بغية متابعة وتجسيد مختلف الخطط الموضوعة وتذليل الصعوبات التي قد تعترض تفعيل هذه الخطط.

الضغط الذي باتت تفرضه بعض المنظمات ومعها الفاعلين النشطين في مجال البيئة على الدول خصوصا تلك التي يتمتع افرادها بثقافة بيئية عالية، فرض على هذه الدول ايجاد ادارة بيئة تضمن من خلالها التعامل الامثل مع هذا الضغط وتستجيب تمام لما يريده هؤلاء الفاعلون من جهود تحمي مطالبهم التي تصب في خانة حماية البيئة .

3– قراءة في مفهوم ادارة البيئة وخلفيته التاريخية:

لا يبدو ان الاهتمام بموضوع ادارة البيئة جديد– على الرغم من انه حقل في طريقه لان يصبح اكثر تميزا في الدراسات الادارية والتنظيمية– حيث ان الادبيات المتوفرة حوله ترجع الجذور الاولى للاهتمام به الى مؤتمر ستوكهولم في العام 1972 حينما تم انشاء اول وزارة في العالم تعنى بشؤون البيئة تضطلع بمهمة ايجاد آليات ادارية يمكن من خلالها تسيير ما تعلق بها، وبالفعل فقد تم انشاء اولى وزارات البيئة في العالم في ذات السنة بكل من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا والسويد لتحقيق ما هو مطلوب اتجاه البيئة.(عامر طراف:134,2012)

هذا في الوقت الذي يرى البعض ان الجذور المعرفية للمفهوم تعود الى الخطط التنموية التي صدرت عن برنامج الامم المتحدة الانمائي حيث دعت بصورة واضحة الى ادارة بيئية سليمة تسعى بالأخص الى حماية الفقراء في العالم ممن يتعرضون الى تعرضات وتقلبات مناخية كبيرة.(تقرير التنمية البشرية:2003)

وعلى كل حال فقد ظل الاهتمام بإدارة البيئة يتكرر مع مختلف المؤتمرات الدولية والاتفاقيات التي تعنى بالبيئة حيث ان **مؤتمر ريو دي جنيرو** او ما اصطلح على تسميته بقمة الارض والذي انعقد العام 1992 اي بعد عشرون سنة من مؤتمر ستوكهولم حيث جرى تحت مظلة الامم المتحدة فقد كان السبب الابرز لانعقاده هو اعتماد سلوك الادارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة، والمسائل المرتبطة بالمجاري،

اضافة الى ايجاد ادارة مأمونة للنفايات الخطرة واخري لتصريف النفايات المشعة. واللافت في المؤتمر هو اعتماده 27 مبدأ كان الابرز فيها هو ضرورة اصدار كل دولة لتشريعات فعالة حول البيئة، مع ضرورة اشراك السكان في عملية اتخاذ قرارات ذات علاقة بالبيئة.(فطيمة مبارك:16,2016)

لقد تجدد الامر في الاهتمام بالقضايا التي تمس ادارة البيئة وذلك خلال **مؤتمر كيوتو** المنعقد باليابان عام 1997 فقد تضمن جملة من التدابير ذات الطابع الاداري، منها التعامل مع نشر المعلومات عن التكنولوجيا المحافظة على البيئة، مع ضرورة التواصل والتشاور مع المنظمة العالمية للبيئة والمنظمات الاخرى المهتمة بالبيئة حول مختلف المعلومات والخبرات والكفاءات بهدف زيادة الفاعلية في النتائج.

وفي العام 2002 عقد **المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة** بمدينة جوهانسبورغ بجنوب افريقيا وقد كان لهذا الاخير اسهاما في مجال ادارة البيئة من خلال خطة عمله التي من بين ما تضمنته هو رئيتها ان الادارة السليمة تعتبر عاملا حاسما في التنمية المستدامة حيث يمكنها اقامة جسور بين انماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

كما ان **مؤتمر نيروبي** هو الاخر اهتم بالإدارة البيئية حيث انعقد المؤتمر بكينيا سنة 1982 وقد اكد على ان حسن ادارة قضايا البيئة وتبديد الموارد اصبحت من بين اهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، فهي بالتالي تشكل تهديدا كبيرا للبيئة.(عامر طراف:166,2012)

وبخصوص دلالات مفهوم ادارة البيئة فانه يبدو من البديهي ان تعرف استنادا للدور الذي تقوم به او المهمة التي ترتبط بها والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا البيئة. هناك عدة تعاريف قدمت الادارة البيئة. ولكن يجب اولا التنبيه الى قضية هامة وهي الخلط الذي يقع فيه العديد من الباحثين الذين يحاولون الخلط بين مفهوم بيئة العمل وادارة البيئة فهناك خط فاصل بينهما، كون ان الاهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية للمنظمات جاء مع اعتبار الادارة كنسق مفتوح يتفاعل من الداخل والخارج ويتأثر بمعطيات البيئة المحيطة به، وعليه يجب الحذر من توظيف المفاهيم في خط واحد. اما ادارة البيئة فيمكن تعريفها **بانها تلك الادارة التي تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالا مؤثرا وفعالا فيها، ويبدو ذلك جليا في الهيكل الوظيفي للمنشآت من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين اداء المنشاة وخفض آثارها البيئية او منعها تماما**.(مطانيوس. م، عدنان. غ: 35,2009)

اننا من خلال هذا التعريف اذ نؤكد على ان ادارة البيئة لا تختلف عن غيرها من الحقول الادارية الاخرى، والفاصل الوحيد بينها وبين غيرها يكمن في المهمة التي اوكلت لها وهي الاهتمام بكل القضايا و المسؤوليات ذات العلاقة بالبيئة، حيث ان المنظمة تكيف نفسها عبر الهياكل الوظيفية والمهام والخطط لأجل ضمان تحقيق نتائج ايجابية في المجال البيئي.

كما ان ادارة البيئة **هي اداة فاعلة في المعالجات المنهجية لرعاية شؤون البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي**.(زكرياء طاحون: 286,2007)

لم يعد الاهتمام بالبيئة يطرح فقط من الناحية الايكولوجية فحسب بل اصبحت اليوم طرفا في المعادلة الاقتصادية، حيث يؤدي اهمالها الى تبعات مالية للمنظمات المختلفة كنتيجة لسوء تقدير او تفريط في الحفاظ عليها. فقد تدفع المنظمة او الدولة فاتورة باهضة لأجل ضمان الادوية للأمراض الناتجة عن تدهور الوضعية البيئية. ثم ان موضوع البيئة اصبح يطرح نفسه بصورة اكثر الحاحا في صلب النقاشات المرتبطة بالتنمية لا سيما التنمية المستدامة التي تفرض الاعتناء بالبيئة .

كما عرفت ادارة البيئة ايضا على انها: **نسق اداري هادف وواعي ومتكامل، ويكون من خلال التزام جميع الادارات المركزية، والجماعات المحلية، ومتخذي القرار التنموي والسياسي للوصول بالدولة الى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحفاظ على البيئة**.(فؤاد راشد عبده:66,1998)

اذا لا يمكن ان نتصور الانطلاق باتجاه التنمية المستدامة بمعزل عن القضايا البيئية، فهي توجد في صميم العملية الادارية على مستوى مختلف القطاعات المساهمة في دفع عجلة التنمية، وبالتالي فأي مسعى تنموي لا ينبغي له الاقلاع دون اهتمام بالبيئة.

ثم ان ادارة البيئة هي الاخرى عبارة عن **مجموعة الانشطة التي يتم تنفيذها في مجتمع ما بهدف حماية البيئة، او انها عملية تقوم من خلالها مجموعة من المؤسسات سواء حكومية، او في القطاع الخاص بتطبيق عدد من الاليات لتنفيذ مجموعة من الاجراءات ذات الجدوى الاقتصادية، وذلك في اطار اهداف مجتمعية محددة لتحسين نوعية البيئة وحماية الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية.**(ابراهيم عبد الجليل السيد:423,2006)

الادارة البيئية لا تخرج عن التقليد الاداري المألوف الذي يحصرها في كونها عبارة عن مجموعة من الانشطة والعمليات التي تمارسها الادارة العامة، ولكن الاختلاف يكون في الهدف حيث ان ادارة البيئة لا تخرج عن دائرة الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالبيئة.

بناءا على ما سبق تقديمه من تعاريف يمكن تعريف ادارة البيئة على انها: **مجموعة من الانشطة والعمليات والتشريعات ومختلف الجهود المبذولة من قبل منظمات متخصصة او قطاعية او حتى خاصة الهدف منها هو الحفاظ على البيئة والتقليل من الاخطار التي تتعرض لها.**

4- الاطار القانوني والتشريعي لإدارة البيئة في الجزائر:

يمثل الجانب القانوني والتشريعي احد اهم المحاور التي تقوم عليها ادارة البيئة بحكم ان هذه التشريعات تصدرها السلطات الرسمية المخولة بذلك كل حسب مجال تخصصه والتي تهدف بالأساس الى ضبط ومتابعة التشريع المعمول به في شقه المرتبط بالبيئة، ومدى تنفيذ هذه القوانين على ارض الواقع مع معاقبة كل من يخالف التشريع المعمول به ويلحق اي اذى بالبيئة.

ففي الجزائر تعتبر البلدية الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة. وهي تولي حسب قانون البلدية اهمية للتعامل الامثل مع البيئة ويتجلى ذلك في عدة ابواب من هذا القانون حيث ان المشرع الجزائري وفي المادة 31 نص وبصورة صريحة على ضرورة ان تنبثق لجنة من لجان المجلس تعنى بمسائل الصحة والنظافة وحماية البيئة، اي ان هذه اللجان تتوزع على كل قطر تقريبا في البلد، عدا تلك التي يقل فيها عدد السكان ولا تكون فيها الاخطار البيئية جسيمة، لان عدد اللجان يتحدد طبقا للكثافة السكانية، حيث ان للجنة حرية اعداد نظامها الداخلي ويصبح ساري المفعول بعد مناقشته والمصادقة عليه. كما ان المشرع الجزائري وضمن الصلاحيات التي يخولها لهذا المرفق المهم فانه نص وبصراحة المادة 112 في الفصل المتعلق بالتهيئة والتنمية على ضرورة ان تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الامثل لها في حدود البلدية، مما يعني الادارة الامثل لهذه الموارد على تراب البلدية. ثم انه في الشق المرتبط بالتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز فقد رأت المادة 114 بانه يقتضي انشاء اي مشروع يحتمل الاضرار بالبيئة والصحة العمومية على اقليم البلدية موافقة المجلس البلدي باستثناء المشاريع الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة. اما الفصل الرابع من القانون وتحت عنوان النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية فقد اشارت المادة 123

الى ضرورة تكفل البلدية بصرف المياه المستعملة ومعالجتها باعتبار انها تشكل خطرا على الصحة العامة، كما اشارت الى ضرورة تكفلها علاوة على ذلك بجمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.(قانون البلدية 11-10)

اما على صعيد الولاية (المحافظة) فان لها دورا لا يقل اهمية عن دور البلدية في ادارة البيئة والتكفل بالقضايا البيئية، حيث ان المشرع وفي المادة الاولى من الفصل الاول المتعلق بتعريف الولاية قد حدد اضافة الى التعريف مهام الولاية ازاء البيئة اذ ان الولاية هي الدائرة الادارية غير الممركزة للدولة وهي تشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية وتساهم مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة. ثم ان المادة 33 من ذات القانون المتعلق بالولاية قد نص على ضرورة انشاء لجنة من بين اللجان التي يتشكل منها مجلس الولاية خاصة بالصحة والنظافة والبيئة كما هو الحال في المجلس البلدي، واجاز لهذه اللجنة ايضا وضع قانونها الداخلي وتصادق عليه. اما المادة 77 من الفصل الرابع فقد حددت من بين صلاحيات المجلس الولائي ضرورة حمايته للبيئة. اما المادة 81 فقد نصت على ضرورة انشاء على مستوى كل ولاية بنك للمعلومات تجمع فيه كل المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية، الامر الذي يسمح باستغلال هذه المعلومات في اعداد الخطط المتعلقة تحديدا بالبيئة، مع ضرورة متابعة النتائج المحصل عليها بصورة سنوية.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:2012)

مع ضرورة الاشارة للقانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الاولى 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة حيث حدد اهداف حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة في مجموعة من النقاط التي تتمثل في: تحديد المبادئ الاساسية وقواعد تسيير البيئة، الوقاية من كل اشكال التلوث والاضرار الملحقة بالبيئة مع ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الاكثر نقاء، اضافة الى تدعيم الاعلام والتحسيس ومشاركة ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.(الجريدة الرسمية: 2003 العدد 43)

5- الاطار البيروقراطي والاكاديمي لإدارة البيئة في الجزائر

يمثل التكوين في معاهد التعليم العالي والمعاهد المتخصصة خصوصا تلك التي تتبع قطاع التكوين المهني احد اوجه الاهتمام بإدارة البيئة وهذا بناء على العدد الكبير من معاهد التعليم العالي المنتشرة في البلد حيث ان الشبكة الجامعية تضم 106 مؤسسة للتعليم العالي، فلا شك ان هذا الصرح العلمي يتوفر على عديد المعاهد التي تختص بالبيئة، ولكن الشيء الابرز هذه السنة الجامعة هو فتح تخصص **تسيير البيئة** على مستوى الماستر بجامعة البليدة (وسط العاصمة الجزائرية) وهو ماستر مهني يفتح ابوابه للسنة الاولى كأول تجربة على مستوى التعليم الجامعي يضاف لهذا تخصص البيئة والايكولوجيا الموجود اصلا منذ عقود من الزمن، فحتى بعض تخصصات العلوم الاجتماعية اصبحت هي الاخرى تهتم بموضوع البيئة على غرار علم الاجتماع البيئي الذي اصبح يدرس في عديد معاهد علم الاجتماع على مستوى الجامعة .

اما على مستوى معاهد التكوين المهني فهناك على مستوى المعاهد المتخصصة تكوين في البيئة يحصل بموجبها صاحب التكوين على شهادة تقني سامي في البيئة والمحيط يمكن له من خلال هذه الشهادة ولوج عالم الشغل لا سيما على مستوى المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص. ناهيك عن بعض المبادرات التي اصبحت تقوم بها العديد من المؤسسات الاقتصادية في تشجيعها للبحث العلمي وكل المبادرات التي تسعى للحفاظ على البيئة عبر تمويل بعض الابحاث والملتقيات العلمية ذات العلاقة بموضوع البيئة حتى من خلال عرض تجاربها حول الموضوع .

اما على المستوى البيروقراطي في اعلى الهرم فان الاهتمام بالبيئة يشهد بعض التذبذب الذي يمكن تلمسه على مستوى الوزارة الوصية على شؤون البيئة حيث انها لم تعرف اي استقرار خصوصا من ناحية الصاق الشأن البيئي تارة بوزارة الداخلة ومرة بالموارد المائية ومرة اخرى بالتهيئة العمرانية وبالتالي فهناك خلل هيكلي كبير على المستوى الرسمي. هذا على الرغم من وجود مديريات على مستوى الولايات تعنى بأمور البيئة، اما اليوم فان وزارة البيئة اصبحت مستقلة بذاتها.

وبخصوص الحركة الجمعوية المهتمة بالبيئة فقد فعلى الرغم من المشاكل التي تعانيها فإنها قد افتكت بعض المكاسب التي لم تكن قد حصلتها من قبل، حيث ان هذه الجمعيات كانت مكبلة في ممارسة دورها وذلك بموجب القانون الذي كان ساري المفعول خلال المرحلة قبل 1983، ولكن بعد هذه المرحلة وزوال العمل به فأصبحت لها الاهلية القانونية في التقدم بشكاوى والتأسس كطرف مدني ضد من يعتدي على البيئة. (سليم بودليو:153,2011)

ان حجم هذا المكسب لا يعكس عديد المشاكل التي تقف في طريق هذه الجمعيات لأجل تحقيق أهدافها حيث اثبتت احدى الدراسات الميدانية ان هذه الجمعيات لا زالت تفتقر للثقافة القانونية فهي لا تعرف الوسائل القانونية المتاحة لها لأجل تحقيق اهدافها، واغلبها تفتقر الى مقرات تزاول من خلالها نشاطها، كما انها تعاني من نقص الامكانيات ومحدودية مصادر تمويلها، اضافة الى ضعف في التنسيق والتعاون بينها الامر الذي يحد من دورها ونشاطها في خدمة البيئة.(مرابط ايمان: 335,2011)

خلاصات حول ادارة البيئة في الجزائر:

- لايزال حقل ادارة البيئة في الجزائر فتيا رغم كل الجهود التي تبذل لأجل الحفاظ على البيئة وهذا قياسا بحجم التهديدات التي تلاحق البيئة، فلا زالت قضايا التلوث تطرح بحدة في كثير من المحافظات خصوصا تلك التي يزيد فيها حجم النشاط الصناعي، فهناك كم كبير من النفايات بمختلف انواعها ترمى في غير اماكنها مما يشكل خطرا على الصحة العامة للمواطن، ناهيك عن المحاولات المحتشمة التي تبذل في سبيل تدوير النفايات واعادة رسكلتها واسترجاعها قصد الاستفادة منها مجددا.
- غياب فاعلين حقيقيين على الساحة لأجل مناقشة موضوع ادارة البيئة تحديدا، وحتى مناقشة قضايا البيئة عموما بمستوى واكاديمي راقي و مقبول، فهناك الكثير من النقاشات التي تتم بسطحية دون عمق تركز على البعد الايكولوجي في الوقت الذي يجب ان يناقش الموضوع بمستويات مختلفة، فحتى المختصين في الادارة اصبح لهم اليوم جزء كبير من المسؤولية في الموضوع.
- ان دور الجمعيات النشطة في مجال البيئة لم يصل بعد الى ما هو مطلوب منها بسبب الخروج عن اهدافها في كثير من المناسبات وممارسة دور الجمعيات السياسية على حساب الأهداف التي انشأت لأجلها، فحتى نشاطها اصبح ظرفيا يرتبط بالمناسبات السياسية واستخدامها كلجان مساندة لبرامج حزبية وسياسية تختلف تماما عن الدور الذي شكلت لأجله.
- يعاني الكثير من خريجي المعاهد المتخصصين في البيئة من شبح البطالة نتيجة لنقص فرص الشغل في تخصصات تكوينهم حيث ان الكثير من المؤسسات لازالت تفتقر الى ثقافة البيئة وهي تهدف الى تحقيق اهداف ربحية على حساب البيئة، فبدل ان تساهم في الحفاظ عليها فقد رفعت من مستويات التلوث البيئي.
- التساهل في تطبيق القوانين المرتبطة بالبيئة مما ينجر عليه تراخي من قبل الافراد في الاهتمام بها نتيجة لغياب الرادع القانوني الذي يحدد الحقوق والواجبات لكل فرد في الحفاظ على المحيط والبيئة.
- ضعف الاستفادة من النتائج التي تم التوصل اليها في بعض الدول الرائدة في مجال ادارة البيئة حيث ان هذه التجارب اذا ما تم تكييفها مع واقع المجتمع الجزائري قد يكون لها مردود اضافي ينعكس على الاليات التي يمكن عبرها الاهتمام بكل ما يتعلق بالبيئة.
- ضرورة التوجه نحو الاقتصاد المعرفي القائم على ابتكار الطاقات الصديقة غير الملوثة للبيئة كبديل للاقتصاد الكلاسيكي القائم على فكرة استنضاب الموارد دون الاهتمام بالجانب البيئي.

IV- الخلاصة:

موضوع ادارة البيئة سواء على المستوى العربي او حتى على المستوى المحلي يحتاج الى تطوير اكبر والى نية سياسية صادقة من صناع القرار ليكون في مستوى الاهتمام بالبيئة ومختلف القضايا المرتبطة بها، كما ان للاكاديميين دورا مهما في الموضوع من خلال البحث في

امكانيات تعميق البحث فيه ليس على الصعيد النظري فقط بل حتى ميدانيا خصوصا في الاقطار التي تعاني من تدهور على مستوى البيئة. ان ما يزيد من هذا الطرح هو ان جل الدول العربية في سعي مستمر لتحقيق التنمية المستدامة التي تفرض ان تضع موضوع البيئة في صلب النقاشات المرتبطة بالموضوع، فلا يعقل ان نبقى ننتج نفس الخطابات والشعارات التي تكرس الحق في بيئة نظيفة بينما يبقى الواقع يناقض هذه الشعارات.

- الإحالات والمراجع :

1- عامر طراف(2012): المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
2- برنامج الامم المتحدة الانمائي(2003): تقرير التنمية البشرية للعام.
3- فطيمة مبارك (2016): التنمية المستدامة: اصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر، الامارات العربية المتحدة.
4- مطانيوس.م، عدنان. غ(2009): نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني.
5- زكرياء طاحون(2007): ادارة البيئة نحو الانتاج الانظف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
6- فؤاد راشد عبده(1998): الادارة البيئية واهميتها في المحافظة على الموارد واثرها على التنمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 13، القاهرة، مصر.
7- ابراهيم عبد الجليل السيد(2006): الادارة البيئية، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
8- قانون البلدية في الجزائر 11-10 فيفري 2011.
9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(2012): السنة التاسعة والاربعون، العدد 12.
10- سليم بودليو(2011): الحماية القانونية للبيئة في الجزائر، الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر.
11- مرابط ايمان(2011): الجمعيات البيئية وقضايا البيئة، الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع، جامعة قسنطينة، الجزائر.
12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2003): العدد 43.